**استقالة القوات تكشف المستور: وزراء بالأصالة هم أنفسهم بالوكالة!**

* [منال شعيا](https://newspaper.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7)

* جريدة النهار 23 تشرين الأول 2019 | 05:00

ربما لم يخطر في بال أحد ان يكبر حجم الرفض والنقمة الشعبيين بهذا الشكل، خلال ايام معدودة. تلاحم مناطقي، طبقي، طائفي، لم يشهده لبنان منذ زمن، فبدت الساحات موحدة الى اقصى الحدود.

حتى في ظل 14 اذار، لم تكن الموجة الشعبية على هذا النحو. كان هناك فرز وانقسام عمودي. وكانت ساحتان ما بين 8 اذار و14 اذار. وكانت قيادة، لا بل قيادات حزبية ومدنية وإعلامية، تنظّم وتحضّر الخطوات، الواحدة تلو الاخرى. هي فوارق جعلت من الانتفاضتين علامة فارقة في تاريخ الشعب اللبناني اولا. اليوم، بات شدّ الحبال في اوجه، بين الساحات والحكومة.

في الشكل، الحكومة اليوم فاقدة لأربعة وزراء. والسؤال: مَن ينوب عنهم؟

في الدستور، يشرح الخبير عصام اسماعيل لـ"النهار": "كي تصبح الحكومة مستقيلة، ينبغي ان يستقيل اكثر من ثلث اعضائها او ان يقدّم رئيسها استقالته. وما عدا ذلك، تستمر الحكومة ميثاقيا، حتى لو استقال اربعة وزراء، كما جرى اخيرا مع وزراء القوات اللبنانية".

عظيم، إنما السؤال الآخر: مَن ينوب عن الوزراء المستقيلين؟

عادة، في مراسيم تأليف الحكومات، يكون هناك وزراء بالاصالة ووزراء بالوكالة. انما المفارقة انها من المرات القليلة يكون فيها وزراء الوكالة من الحزب السياسي نفسه لوزراء الاصالة، معنى ذلك ان وزراء "القوات" هم انفسهم يتبادلون ادوار بعضهم البعض كالآتي: مي شدياق وزيرة للشؤون الاجتماعية بالوكالة، كميل ابو سليمان وزيراً للتنمية الادارية بالوكالة، ريشار قيومجيان وزيراً للعمل بالوكالة. وهذا الامر ينسحب على وزراء تكتل "لبنان القوي" وحركة "امل" و"حزب الله" و"تيار المستقبل" كما لو ان لا ثقة بين الوزراء انفسهم في التركيبة الحكومية الحالية.

هذه المسألة – المفارقة تطرح اكثر من علامة استفهام، وبالتالي اذا استمر الوضع على حاله فمَن ينوب عن هؤلاء الوزراء؟

يقول اسماعيل: "الحل يكون إما بتعيين بديل وإما باستمرار الوزراء المستقيلين بتصريف الاعمال، وهذا الأمر مستبعد عند القوات، مما يعرّض مصالح الناس للتوقف في وزارات الشؤون الاجتماعية، العمل، التنمية الادارية. وهي وزارات حساسة وعلى تماس مع شؤون المواطنين".

في الشق العملي، لا شك في ان الحكومة فقدت الكثير من الثقة الشعبية، وان تعويمها لم يعد ينفع. المسألة الوحيدة التي هي على المحك: كيفية تنفيذ الورقة الاصلاحية الموعودة. وفي هذا الامر بالتحديد، الكثير من الشكوك والتساؤلات المشروعة.

في المقابل، ان اي استقالة للحكومة الحالية، وتشكيل حكومة انقاذ يطرح علامات استفهام حول امكان تشكيلها، ومن ثم نيلها الثقة. اذ من يضمن تشكيل حكومة بهذه النوعية في هذا الظرف بالذات؟ اولا، هل سيقبل الافرقاء تسمية شخصية حيادية لتولّي رئاسة الحكومة؟ ثانيا، هل سيتنازلون من حيث الابتعاد عن الحصص الوزارية والمكاسب لتأتي شخصيات ذات كفاية وخبرة، كل منها في مجال اختصاصها؟ ثالثا، هل ستنال هذه الحكومة ثقة مجلس النواب لتباشر الحكم... والانقاذ؟

كلها اسئلة عملية تضع "انتفاضة الغضب" على المحك، وتجعل المحتجين والمعتصمين في تحدٍ يومي مستمر يدفعهم الى ايجاد تنظيم او هيئة منظمة قيادية تعطي للانتفاضة ديمومتها لئلا تضيع المطالب.

دستورياً، ما من مسار آخر غير ان يجري رئيس الجمهورية اولاً استشارات نيابية لتكليف رئيس حكومة جديد، ومن ثم يجري الرئيس المكلف استشارات لتأليف الحكومة قبل ان تضع بيانها الوزاري وتعرضه للثقة امام مجلس النواب.

عملياً، كل هذه المسارات تبدو معطَّلة حتى الساعة، فهل يرضى من استأثر بالسلطة، وفقد ثقة الشعب، ان يتنازل عنها؟!

يبدو ان الخيار سينتظر طويلاً، والترقيع والتعويم لن ينفعا، لا سيما ان كل الاحزاب تشظّت ونالت نصيبها، وان رئيس "التيار الوطني الحر" الوزير جبران باسيل هو الخاسر الاكبر!